



القدس في الأمم المتحدة

أ. د. أحلام بيضوت

أستاذة القانون الدولي - الجامعة اللبنانية

المقدمة

قبل أن نبدأ في معالجة هذا الموضوع، يهمننا التمييز بين وضعيتين قانونيتين، بخصوص فلسطين، لم يحصل حتى الآن توحد وجهات النظر أو توحد المواقف بخصوصهما، وهما في غاية الأهمية من حيث النتائج القانونية.

الوضعية الأولى، هي اعتبار الجهات التي اتخذت قرارات بشأن تقسيم فلسطين، وخلق كيان لدولة يهودية على أرضها، منتهكة حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، وتمنح أرضه أو قسماً منها لعناصر أجنبية، ونحن مع هذا الرأي. ينتج عن ذلك تحميل مسؤولية ما جرى للأمم المتحدة وللدول التي تأمرت على الشعب الفلسطيني، ويجب التوجه إليها لإنصاف ذلك الشعب وتمكينه من استعادة حقوقه. أما الوضعية الثانية، فهي التي تقبل بالقرارات الدولية، خاصة قرار التقسيم، وبالتالي، تلزم نفسها بنتائجه، وتقبل بأن بداية الاحتلال كانت في العام 1967، وتطالب بإقامة دولة فلسطينية على قسم من أرض فلسطين التاريخية. وهنا

نكون أمام اعتراف بقانونية قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وبالتالي، يتحمّل الكيان الصهيوني نتائج تصرفاته الإجرامية واحتلاله للأراضي المخصّصة لإقامة دولة فلسطينية على قسم من أرض فلسطين التاريخية، كما يتشارك معه في المسؤولية من يدعمه في ارتكاب جرائمه. ولا بدّ من التذكير هنا بأن فلسطين ليست أول دولة جرى تقسيمها، قديمًا أو حديثًا، إنما ميزتها تبقى في أن تقسيم غير بلدان قد تمّ بين أبناء الوطن أنفسهم، بينما حصل في فلسطين، جعل أهلها يتقاسمون أرضهم الوطنية مع مستوطنين وافدين من الخارج، أي أجنب، وليس لهم حق فيها، بقدر ما لهم حق في بلدانهم الأصلية.

أما مدينة القدس فقد شكلت فارقًا في قرار التقسيم، حيث استثنيت من القسمة، ووضعت تحت إدارة دولية، فهي لا زالت تشكل مربط الفرس اليوم بالنسبة للقضية الفلسطينية برمتها، فما يحصل للقدس سينسحب على كامل القضية الفلسطينية، وما حصل أخيرًا من محاولة ضمّ القدس، أحيى المسألة الفلسطينية أكثر من أي وقت آخر.

أولًا- القدس داخل مجلس الأمن من جديد العام 2023

وضعت الأمم المتحدة مدينة القدس تحت رعايتها بموجب قرار التقسيم رقم 181/1948. وهنا، يثار التساؤل حول مدى جدية المواقف التي تتخذها الأمم المتحدة، رغم تحفظنا على القرار 181/1948 في الأساس، كونه يشكل انتهاكًا لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على أرضه.

في العام 2023، أي بعد 75 سنة، كرّر الأمين العام للأمم المتحدة دعوة الأطراف المعنيين للمحافظة على الوضع الراهن للقدس دون تغيير، والامتناع عن أي أعمال استفزازية، وذلك في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في الخامس من كانون ثاني من عام 2023 بعد اقتحام الوزير الإسرائيلي المتطرف إيتهار بن غفير للمسجد الأقصى المبارك.

وكانت الصين والإمارات العربية المتحدة، في أعقاب زيارة الوزير الإسرائيلي إلى المواقع المقدسة، قد طلبتا، في 3 من كانون الثاني/يناير، عقد اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة التطورات الأخيرة. وفي الرابع من كانون الثاني/يناير انضمت إليهما فرنسا ومالطا.



بمناسبة انعقاد جلسة المجلس، تساءل المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، الدكتور رياض منصور، «ما الخط الأحمر الذي ينبغي على إسرائيل أن تتجاوزه ليقول مجلس الأمن أخيراً «كفى» ويتصرف وفقاً لذلك؟» هذا التساؤل يثير النقاش حول دور مجلس الأمن، وعدم أتباعه المعايير ذاتها في دراسة مختلف الأوضاع التي من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين.

من جهته، وصف مندوب إسرائيل الاجتماع بالعشبي لدى حديثه مع الصحفيين، قائلاً إنه يحق للمسلمين فقط الصلاة في الأقصى، ولكن لا يحق للمسيحيين واليهود سوى الزيارة فقط. أما في كلمته داخل المجلس، فأعرب عن صدمته لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لمناقشة «الزيارة السلمية لوزير يهودي لمدة 13 دقيقة إلى أقدس موقع يهودي تحت سيادة الديمقراطية الليبرالية لإسرائيل».

ولعلّ ما عبّر عنه المندوب الصهيوني، هو تأكيد للنوايا المبيتة للنظام العنصري الصهيوني، في البحث عن تحقيق الهيمنة الكاملة على الأقصى والقدس، باعتبارهما ملكاً لليهود دون غيرهم من «الأغيار». أما عن «الوضع الراهن» (statico ante) الذي يتحدث الجميع عنه، فتساءل السفير الإسرائيلي إن كان الجميع يعلم ما يعنيه ذلك، فهو بذلك محق، فعن أي وضع يتم الكلام، هل عن الوضعية الدولية للقدس، أم لوضعية ما حصل من احتلال للقدس الغربية من قبل الصهاينة، أم للوضعية التي قضت فيها إسرائيل معظم ضواحي القدس، ولم تبق غير أحياء تحيط بالمسجد الأقصى، قبل أن تعلن ضم القدس بأكملها واعتبارها عاصمة أبدية لها. لقد أكمل المندوب الصهيوني قائلاً: إنه «منذ عام 1948، بعد أن احتل الأردن القدس خلال حرب الاستقلال الإسرائيلية، قضى الأردنيون على الحياة اليهودية في القدس. وعلى الرغم من التزامهم، فقد منعوا اليهود من الوصول إلى معالمنا المقدسة. ودمروا أيضاً المعابد ودنّسوا المقابر اليهودية». وطبعاً هو بذلك يزور التاريخ، كما كان دأب أسلافه بالنسبة لفلسطين بأكملها.

وأوضح أنه في عام 1967، «عندما حررت إسرائيل القدس، قدمت تنازلاً هائلاً» حسب

تعبيره، وأضاف: «اعتقدت إسرائيل خطأً أنه إذا أعطينا الأردن السلطة الإدارية والدينية على المجمع، فستضمن بقاء الصراع العربي الإسرائيلي في أبعاده السياسية والإقليمية بدلاً من كونه صراعاً دينياً. بالإضافة إلى ذلك، فقد تنازلنا عن حقنا في الصلاة هناك».. إن ما أعرب عنه المندوب الإسرائيلي هنا، هو زائف، وهو يتكرر دون أي اعتراض للأسف من قبل بعض أعضاء المجتمع الدولي.

ردّ السفير الأردني بأن الأردن أدارت الضفة في العام 1950 بشكل مؤقت، بانتظار أن يتسنى للفلسطينيين إقامة دولتهم. وأضاف إنه عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية في عام 1967، نشأت من سياق هذا الاحتلال جميع التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك كيفية التعامل مع الأماكن المقدسة.

وأكد أن «المواقع المقدسة التاريخية، والوضع التاريخي الراهن هو جزء من القانون الدولي وجزء من التزام إسرائيل كقوة احتلال» وأنه «ليس هبة».

ولفت السفير «الحمود» الانتباه إلى أن اتفاقية عام 1954 تجعل من الإلزامي على إسرائيل السماح لدائرة الأوقاف بتنظيم الوصول إلى الحرم القدسي. والأمر ليس كما قاله المندوب الإسرائيلي إنه كان هبة من جانبهم. وختم مشدداً: «إنه حق بموجب القانون الدولي لدائرة الأوقاف ودائرة الأوقاف الأردنية بممارسة الإدارة، وهو ما تنتهكه إسرائيل باستمرار».

الإمارات العربية المتحدة، ورغم تطبيعها مع إسرائيل، فقد «أدانت بشدة» اقتحام وزير إسرائيلي باحة المسجد الأقصى المبارك بحماية من القوات الإسرائيلية». كما أدانت أيضاً الاعتداء على المقبرة المسيحية في جبل صهيون، وطالب مندوبها «بمحاسبة المسؤولين عن انتهاك حرمة المقابر وتخريب هذا المعلم التاريخي والديني المهم» (موقع أخبار الأمم المتحدة 2023 / 1 / 5).

إن ما تقوم به إسرائيل على المستوى الرسمي ضد المقدسات الدينية للمسلمين والمسيحيين، وفي هذا الوقت بالذات، إنما هي محاولة للتصرف بشكل مباشر، بعد أن كانت تقوم بأعمال التهويد بشكل غير مباشر أو خفي. الغاية من ذلك، تصفية ما تبقى من



طابع إسلامي مسيحي للقدس تحديداً، وما يحصل للقدس سيمتد بطبيعة الحال إلى معظم الأراضي الفلسطينية. وبالتالي، ستصبح فلسطين دولة يهودية الطابع، ولن يواجه الصهاينة أي عقبات في سبيل إعلان دولتهم اليهودية الصافية على كامل الأرض الفلسطينية، ولن يجدوا حرجاً، من رفض أي حقوق للفلسطينيين عليها، سواء انتموا للإسلام أو للمسيحية، هذا إذا لم يكونوا يبيتون طرد فلسطينيي الداخل أو من أطلق عليهم عرب 1948.

وقد دعا مندوب الصين في هذه المناسبة الجميع إلى ضبط النفس والحفاظ على الوضع القائم، وطالب إسرائيل خصوصاً، بالكف عن أي أعمال استفزازية، ودعا إلى «الالتزام بالقانون الدولي وبتوافق الآراء الدولي حول قضية القدس». وحين يدعو المندوب الصيني إلى الالتزام بالقانون الدولي، وبتوافق الآراء حول قضية القدس، فهذا يشير إلى أن على إسرائيل الالتزام بالقواعد الدولية التي ترمي وضعية الاحتلال، والتي تفرض على المحتل واجبات تجاه الإقليم والشعب الواقعين تحت الاحتلال، فمن جهة لا يجوز للمحتل أن يغير بالوضع القانوني للأرض التي يحتلها، ومن جهة ثانية لا يجوز له أن يتدخل في أعمال السلطة التي تمثل تلك الأرض والمواطنين المقيمين عليها، والمتمثلة هنا بالسلطة الفلسطينية.

أما بالنسبة للوضع الراهن الذي يتم الكلام عنه فيما يتعلق بمدينة القدس، فيجب أن يتم توضيح ذلك، فهل هي الوضعية الدولية، حيث وضعت القدس تحت إدارة منظمة الأمم المتحدة مباشرة، بموجب قرار التقسيم رقم 181/1948؟ أم هي الوضعية التي نتجت عن احتلال الكيان الصهيوني للقدس الغربية في العام 1948؟ أم هي الوضعية التي نتجت عن الواقع الفعلي، والمتمثل بقضم معظم أراضي القدس؟

إذا كنا سننعمد قرار التقسيم، والذي تسند إليه إسرائيل بالذات في شرعيتها القانونية، فسناًخذ بالوضعية الدولية للقدس، كون القرار 181/1948، قد نصّ على ذلك. السؤال هنا، ماذا فعلت الأمم المتحدة منذ العام 1948، كي تثبت دورها وإدارتها وحمايتها لمدينة القدس، على أقل تقدير؟

لقد اتخذت الدول بموقف استجد لاحقاً، أي بعد أن احتلت إسرائيل القدس الغربية،

ثم تم الاعتراف بتلك الوضعية بالقرارات الدولية التي تلت حرب العام 1967، خاصة القرار 242، والتي تعترف بدولتين دولة يهودية وعاصمتها القدس الغربية، ودولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية على ما يبدو بتلك القسمة، بعد أن أصبحت طرفاً في اتفاقيات السلام التي كانت تهدف إلى حلّ الدولتين. وها هو المندوب الصيني يشرح ذلك بمناسبة انعقاد جلسة مجلس الأمن في العام 2023، بقوله: «إن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطين، ذات سيادة كاملة، وذلك بناء على حدود عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها». وتؤكد الصين من خلال هذا الموقف، أنها لا تعترف باعتبار القدس كاملة عاصمة للمستعمرة الإسرائيلية، وهذا ما استجد عام 2017 مع قرار ترامب. وبالتالي، فمعظم الدول تقبل قرار التقسيم، وتقبل ما طرأ بعد ذلك، وتعيد الاحتلال إلى العام 1967، على اعتبار أن إسرائيل أصبحت دولة واقعاً وقانوناً، كونها عضواً في الأمم المتحدة منذ العام 1950، ومعترفاً بها من معظم أعضاء الأمم المتحدة، ومن قبل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، المعني الأول بالقضية. وبالتالي، فإن مواقف الدول في غالبيتها هو مع حلّ الدولتين، بحدود العام 1967، أي قبل بناء المستوطنات التي انتشرت كالفطر في معظم أنحاء القسم من فلسطين المخصص للدولة الفلسطينية. ولكن، هل إن ما فرضه الأمر الواقع، أو موازين القوى على الأرض منذ العام 1948، الذي طغى على حقوق الشعب الفلسطيني، سيتغلب على القواعد الأساسية للقانون الدولي، والتي بالعودة إليها، تنزع القانونية والشرعية عن الدولة الإسرائيلية، خاصة ما أظهرته ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني وفي المنطقة، من ارتكاب جرائم مدانة دولياً، والتي تندرج تحت عنوان جرائم عنصرية وإبادة وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، كون وضعية الاحتلال، هي وضعية حرب لا وضعية سلم.

مثل مندوب فلسطين، بالإضافة لتمثيل بلاده، المجموعة العربية في مجلس الأمن، حيث دعا المجلس إلى تحمّل مسؤولياته وتنفيذ قراراته لوقف جميع الخطوات الأحادية والاستفزازية والتصعيدية والانتهاكات، التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة في مدينة القدس الشريف واعتداءاتها الصارخة على حرمة المسجد الأقصى (الحرم القدسي الشريف)،



سواء من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة، والتي تمثلت في اقتحام وزير الأمن الإسرائيلي المتطرف للحرم القدسي. وموقف المجموعة العربية مبني على دعمها للوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وإدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى المبارك بصفتها صاحبة الصلاحية الحصرية، بالإضافة إلى دور لجنة القدس وبيت مال القدس في الدفاع عن مدينته القدس ودعم صمود أهلها.

وشددت المجموعة على أهمية احترام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك؛ بما يشمل احترام مكانة الحرم القدسي الشريف بمساحته البالغة 144 دونماً كمكان عبادة خالص للمسلمين، مشددة على حق دولة فلسطين بالسيادة على مدينته القدس الشرقية المحتلة عاصمة دولة فلسطين.

بناء على مختلف المواقف الصادرة عن الدول أو عن المنظمات الدولية، يظهر لنا مدى الغموض والإشكال والفوضى القانونية التي تسود الوضع في مدينة القدس بشكل خاص، وفلسطين بشكل عام، والتي نتجت بطبيعة الحال عن الاعتداءات والتجاوزات الإسرائيلية على حقوق الفلسطينيين. فمن حيث القواعد القانونية الدولية الملزمة، ليس فيها ما يدعو أو يسمح بتغيير الوضعية القانونية للأقاليم التي كانت تحت الحكم العثماني، ووقعت تحت الانتداب، إلا بقدر ما يرضى به شعب الإقليم. وإذا عدنا إلى فترة الانتداب نرى أن الشعب الفلسطيني لم يرضَ بتقسيم أرضه وخلق دولتين عليها، دولة للفلسطينيين الذين يحمل الإقليم اسمهم، ودولة لليهود. فلو كان اليهود من خصصت لهم دولة على الأرض الفلسطينية مكونات محلية، أي فلسطينيين بأعداد كافية، ويمتلكون من فلسطين أقاليم خاصة بهم، لكان الأمر مقبولاً، إذا أردنا تطبيق حق تقرير المصير، إنما حصل هو استقدام يهود من خارج فلسطين لإقامة دولة لهم فيها، على اعتبار أن يهود فلسطين لم يكن عددهم يتجاوز العشرة بالمئة من مجموع السكان على أكبر تقدير. وبالتالي، فقد كان ما حصل هو احتلال من قبل عناصر أجنبية، دعمت من دولة الانتداب، ولجأت عصاباتهما إلى استعمال القوة وارتكاب الجرائم، من أجل طرد أصحاب الأرض والحلول محلهم. هذا الوضع غير القانوني كرّسه الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 181/1948، الذي قسّم فلسطين

تقسيمًا جائرًا، بين الفلسطينيين، أي أصحاب الأرض، واليهود مستثنياً القدس التي جعلها مع أماكنها المقدسة ومواطنيها تحت إدارة دولية. منذ ذلك الحين، أصبحنا أمام وضع قائم بالقوة، إذا كنا لا نعترف بشرعية قرار التقسيم. والوضع القائم بالقوة هو دولة إسرائيل التي سيتم الاعتراف بها من قبل الجمعية العامة ذاتها في العام 1949 والتي كانت لا تضم سوى 52 دولة من دول العالم. ولم تقم الدولة الفلسطينية، لا الكبرى ولا الصغرى، ولم يتم الاعتراف بها، بل ما حصل هو إدارة أجزائها المنفصلة: غزة من قبل مصر، والضفة الغربية من قبل الأردن، بانتظار إيجاد حلٍّ للجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، والتي شارك بها الكثيرون. المقصود هنا، أن كلاً من مصر والأردن، لم ترميا إلى احتلال القسم المخصص للدولة الفلسطينية الصغرى، وإلا لم تكن مصر ساعدت الفلسطينيين لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، أي قبل حصول عدوان عام 1967.

كان عدوان عام 1967 مرحلة جديدة من مراحل انتهاك القانون الدولي، حيث إن الدولة اليهودية التي تمّ اختراعها في فلسطين، كانت دولة عدوانية بامتياز، انتهكت القانون الدولي انتهاكاً فظيماً حين أقدمت على العدوان على الدول العربية: مصر والأردن وسورية، مسببة الدمار والخراب وآلاف القتلى والجرحى، واضعة اليد على كامل فلسطين التاريخية. منذ ذلك الحين بدأ الكلام عن وضع ما قبل العام 1967، وما بعد العام 1967. ورغم قرارات مجلس الأمن رقم 242 و367، اللذين يدعوان الكيان الإسرائيلي إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة وفق معادلة الأرض مقابل السلام، فإن إسرائيل بقيت حتى اليوم محتلة دون أي مسوغ قانوني ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، أو القسم الذي خصص لإقامة دولة صغرى للفلسطينيين على أرضهم.

وأكثر من ذلك فما لبثت أن استشرت في عدوانها، فلاحقت الفلسطينيين في بلدان اللجوء، وارتكبت سلسلة حروبها ضد لبنان واعتداءاتها ضد سورية.

وتبقى القدس هي درة التاج، أو العقدة، التي يتوقف على حلّها كل مصير فلسطين. فقوات الاحتلال، تتمسك بالقدس عاصمة أبدية لها، وهذا ما سهّله لها الرئيس الأميركي



ترامب، ولم يجد عنه الرئيس الحالي بايدن. وكما رأينا، فإن الصهاينة يعلنون أن الأقصى هو أماكن مقدّسة يهودية، وأهمية الأقصى أن وضعية القدس القانونية ترتبط بوضعيته، أليست الخصوصية التي حظيت بها المدينة هي نتيجة لاحتوائها على أماكن مقدّسة للمسلمين والمسيحيين واليهود، ووضعت من أجل ذلك تحت إدارة دولية في العام 1948؟ فإذا أعلنت تلك الأماكن يهودية، فستلحق بها المسجد الأقصى المبارك ككل، أي 144 دونماً؟ ويلحق بالقدس ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية. فما أهمية الضفة والقطاع دون القدس، مع كل الاعتبار للمدن الفلسطينية الباقية، والتي لا تتأخر إسرائيل أصلاً عن ممارسة العدوان المستمر عليها، بدءاً بقطاع غزّة، مروراً بجنين والخليل وغيرها من مدن الضفة، التي لم يشفع لها وجود سلطة فيها، مرتبطة مع العدو باتفاقيات سلام.

ثانياً: إعلان ترامب القدس عاصمة نهائية لإسرائيل

كان لا بد من صدمة تؤدي إلى صحوة ضمير دولية فيما يتعلق بفلسطين، والقدس تحديداً، فكان إعلان ترامب عام 2017، حول اعتبار مدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، والتمهيد لنقل السفارة إليها. هذا الإعلان أحيى النكسات السابقة، كما هدّد بالمزيد منها، فما هي أهمية هذا القرار؟ وما هي أهمية القرارات الإقليمية والدولية التي تعاقبت بشأن القدس بعد قرار ترامب، وما رافقها من تحركات شعبية، وتغير في المزاج والرأي العام العالمي؟

أهمية إعلان ترمب قانونياً وعملياً:

إن أفضل ما يمكن أن نشبّه به إعلان ترامب هو وعد بلفور، على الأقل من الناحية القانونية، بانتظار مفاعيله العملية.

(1) قانونياً:

لإعلان ترامب نفس القيمة القانونية لوعد بلفور، حيث إن سلطة أجنبية ليس لها أية صفة قانونية من حيث الملكية أو الإدارة على إقليم جغرافي تقوم بانتزاعه من مالكة الأصلي، وتمنحه لكيان ليس له أي حق فيه، لا من حيث الأصل، ولا حتى بموجب قرار التقسيم. وكما بالنسبة لوعد بلفور فإن إعلان ترامب، ليس له أي قيمة قانونية، أي إنه لا ينتج مفاعيل،

وهو باطل كونه مبنياً على باطل، وكل ما بني على باطل هو باطل في القانون، ووفقاً للقانون الداخلي والقانون الدولي.

في القانون الدولي، يُعد إعلان ترامب هو فعل دولة ينتج مفاعيله بالنسبة لها فقط. وإذا أردنا دراسته من هذه الناحية، فإن ترامب، رئيس جمهورية الولايات المتحدة قد صدّق على قرار اتخذ في الكونغرس أي مجلس النواب الأميركي، في العام 1995، أي إنه أعطاه القوة التنفيذية. من حيث الشكل يكون الإجراء صحيحاً، غير أنه باطل من حيث المضمون للأسباب التي ذكرناها سابقاً، حيث إن الإعلان يتناول موضوعاً ليس للدولة الأميركية أية سلطة عليه، وبالتالي من شأنه أن يكون موضوع طعن أمام الجهات القضائية الأميركية. ولو افترضنا أن إعلان ترامب لم يتعرض لأي طعن من قبل السلطات المعنية داخل الولايات المتحدة، واعتبرنا أيضاً أنه صحيح بالنسبة لهم، فإن هذا الإعلان لا يلزم إلا الإدارة الأميركية، وشعبها، داخل حدودها، ولا يمكنها أن تلزم به أحداً خارج حدودها، وبالتالي لا يكون للإعلان أي مفعول قانوني دولي، ولا يمكن المطالبة بتطبيقه، لأنه، كما سبق وأسلمنا، هو قرار أو إعلان باطل من حيث المضمون والشكل بالنسبة للغير، ووفقاً للقواعد القانونية الداخلية والدولية.

أما القول إن الولايات المتحدة لها ملء الحرية في اختيار مكان سفارتها، كما ورد على لسان مندوبتها في الأمم المتحدة، فهذا قول صحيح، إذا كان المكان الذي تختاره تابعاً لسلطة الدولة المضيفة أو المعنية أي الدولة المضيفة، وشرط موافقة هذه الأخيرة، وليس أن يكون تابعاً لدولة أخرى أو كيان آخر.

وأما إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تقيم سفارة لها في القدس، فلا يحق لها ذلك إلا لدى منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني، كما تمثل الدولة الفلسطينية التي لم يسمح بقيامها الفعلي حتى الآن وإن تحقق قيامها القانوني، وهي تستفيد من وضع عضو مراقب في الأمم المتحدة. وحين يصبح هناك دولة فلسطينية عضواً في الأمم المتحدة، عضوية كاملة، يمكن حينها أن تضع السلطة الفلسطينية أرضاً بتصرف الإدارة الأميركية،



إما إيجاراً، أو بيعاً، تقيم عليها سفارتها، وفي تلك الحالة، تكون سفارة أميركا تمثلها تجاه فلسطين، وليس سفارة أميركا تمثلها تجاه إسرائيل. ويحق للإدارة الأميركية حينها أن تدير أعمالها المتعلقة بإسرائيل من خلال تلك السفارة إذا أرادت، ولكن لا يتم ذلك إلا بموافقة الدولة المضيفة، وهي هنا فلسطين. وبما أن فلسطين لا تزال تحت الاحتلال، فإن فرضيات كتلك ليست منطقية أو جائزة، وستعتبر تنازلاً من السلطة الفلسطينية عن سيادتها في حال وافقت عليها.

(2) عملياً:

بما أن القانون الدولي يخضع في تطبيقه أو انتهاكه لتصرفات الدول الأقوى طبعاً، فيمكن أن يصبح أي تطبيق لإعلان ترامب بأن القدس عاصمة لإسرائيل، أمراً واقعاً «de facto»، خاصة إذا نقل سفارته إليها تحت هذا العنوان، وتبعته بذلك دول أخرى، كما حصل الأمر بالنسبة لوعده بلفور الذي منح فلسطين لمواطنين أجانب، ينتمون إلى الطائفة اليهودية، تحت مسمى الشعب اليهودي. لقد ساعدت الظروف التي كانت سائدة يومها، والتواطؤ من قبل بعض الأشخاص الذين تولوا السلطة في المنطقة، في تسهيل الأمر لقيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. ثم أتت قرارات دولية تكّرس التقسيم، رغم أنها باطلة قانوناً لمخالفتها لقاعدة تقرير المصير، التي تتمتع بقوة ملزمة⁽¹⁾. يمكن أن يحصل الأمر ذاته فيما يتعلق بإعلان ترمب إذا رافقته ظروف مواتية. لذلك، فإن مواجهة ذلك القرار يجب أن تكون جديّة ومستمرة في الزمان، وتضمّ أكبر عدد ممكن من القوى والشعوب والدول، في شتى أنحاء العالم، وأن تترافق الاحتجاجات بتدابير قانونية لتأكيد عدم قانونية القرار، وبكل وسائل المقاومة الأخرى المتاحة.

من هنا تأتي أهمية التحركات الشعبية، والمقاومة، ومواقف الدول، والمنظمات الإقليمية،

(1) لقراءة مفصلة حول القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، يُنظر: أحلام بيضون، «إشكالية السيادة والدولة...»، الفصل الأول، من الصفحة 20 إلى الصفحة 120. تاريخ النشر 2008، (ص 550).

وتدخل الأمم المتحدة وتحرك الدولة الفلسطينية المعنية الأولى لإسقاط ذلك الإعلان العدواني⁽¹⁾.

إعلان ترامب أمام المنظمات الإقليمية

وهناك جهتان إقليميتان تحركتا لمواجهة إعلان ترامب، الذي شكّل عدواناً على القدس، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني، هما جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

ترامب والقدس أمام الجامعة العربية

لقد عقد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، في 9/12/2017، اجتماعاً طارئاً بناءً على طلب من فلسطين والأردن، لمناقشة تبعات اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل. وعلى أثره اعتبروا أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل «باطلاً» ولا ينتج أي أثر قانوني. ودعت جميع الدول للاعتراف بالدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وقرر الوزراء الاجتماع مجدداً في غضون شهر على الأكثر، وعقد قمة استثنائية عربية في الأردن لتقييم الوضع.

وطالب وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماعهم الطارئ في القاهرة، الولايات المتحدة بإلغاء قرارها المتضمن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقال الوزراء في بيانهم إن «هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس هو تطور خطير وضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال وخرق القوانين والقرارات الدولية، وبالتالي فإنها عزلت نفسها كراعٍ ووسيط في عملية السلام». (وكالة فرانس برس، 10/12/2017).

ولاشك أن قرار الجامعة العربية هو واضح وذو أهمية من الناحية القانونية، لأن الأمم المتحدة تأخذ برأي المنظمات الإقليمية، فالقرار يؤكد على حدود العام 1967، أي يعترف

(1) كواليس اتصالات ترامب بشأن القدس: الأردن «تشدد» ومصر والسعودية اعترضتا على التوقيت، (القاهرة-العربي الجديد، كانون الأول/ ديسمبر، 2017).



بقرار التقسيم، ويعترف بتقسيم القدس أيضًا إلى شرقية وغربية. وتمّ الاتفاق في نهايته على عدد من التحركات القانونية والدولية، لمواجهة إعلان ترامب الذي يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

القدس أمام القمة الإسلامية الطارئة

في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عقدت في إسطنبول بتركيا قمة إسلامية طارئة، دعت في بيانها الختامي المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية، وتحقيق «السلام العادل الشامل القائم على أساس حلّ الدولتين».

وأكد قادة الدول والحكومات المشاركة في قمة منظمة التعاون الإسلامي، رفضهم وإدانتهم لما وصفوه بأنه «قرار أحادي وغير قانوني» للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والمتمثل بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وشدّد المشاركون على اعتبار القرار «لاغيًا وباطلاً واعتداءً على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني، وتقويضًا متعمدًا لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام».

ووصفوا قرار الرئيس ترامب بأنه «يصبّ في مصلحة التطرف والإرهاب ويهدّد السلم والأمن الدوليين».

ووصف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، في الكلمة التي ألقاها في القمة، قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بأنه «جريمة كبرى»، وأنه يشكل انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي. وأضاف إن الولايات المتحدة -بعد اتخاذ هذا القرار- لم تعدّ صالحة لأداء دور الوسيط في المنطقة، وأنه «لن يقبل بأي دور للولايات المتحدة في عملية السلام، لأنها برهنت على انحيازها التام إلى جانب إسرائيل».

وكانت تركيا من أكبر الدول انتقادًا لقرار ترامب، فقد وصف أردوغان إسرائيل بأنها «دولة إرهابية»، وانتقد الولايات المتحدة قائلاً: «إن يديها ملطختان بالدماء»، وقال في كلمته

الافتتاحية، إن الولايات المتحدة تستقوي على دول العالم من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وندد بقرار ترامب، معتبراً إيّاه استفزازياً وغير قانوني. كما دعا أردوغان قادة دول المنظمة إلى اتخاذ موقف موحد بشأن القدس.

وسعى أردوغان إلى كسب التأييد من خارج الدول الإسلامية، إذ قال إن الرئيس الروسي، الذي التقاه في أنقرة، يشاطره الرأي بشأن القضية، متّهماً إسرائيل بمواصلة «صبّ الزيت على النار».

وقال الملك الأردني، عبد الله بن الحسين، إنه يرفض أي محاولات لتغيير وضع القدس ومقدساتها الدينية، مضيفاً إنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل في المنطقة إلا بحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وأضاف في كلمته في القمة إن العنف الذي تشهده المنطقة ناجم عن الإخفاق في إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية.

وبعد وضع القدس الموضوع الأكثر حساسية في النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، إذ ترى إسرائيل المدينة كلها عاصمة لها، بينما يريد الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية، وهي أقل ما يمكن قبوله، إزاء وضع قائم بالفعل منذ العام 1948، بموجب قرار تقسيم مخالف للقانون الدولي، حيث إن القوة تغلبت على القانون الذي يكرّس حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير.

من الناحية الشكلية، تعرضت بعض الدول إلى الانتقاد لأنها لم ترسل وفوداً رفيعة المستوى إلى هذا الاجتماع الطارئ للمنظمة⁽¹⁾.

وعلى مثال الجامعة العربية، فإن بيان القمة الإسلامية كان معتدلاً يتبنى حلّ الدولتين، وخالياً من أي بنود حول خطة عمل لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية عدا عن التحركات الدبلوماسية والقانونية.

(1) أجنوس فرنس برس ورويتز، كانون الأول/ ديسمبر 2017.



إعلان ترامب أمام الأمم المتحدة

كما أصبح معروفًا، مرّ إعلان ترامب أمام مجلس الأمن، ثم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

أمام مجلس الأمن: انعقد مجلس الأمن في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2017، لمناقشة مشروع تقدمت به مصر يدين قرار ترمب بشأن القدس، ويعتبر أن القرارات المتعلقة بتغيير وضع المدينة باطلة. وقد جاء المشروع تنفيذًا لتوصية من الجامعة العربية في اجتماعها الذي عُقد بالقاهرة على مستوى وزراء الخارجية، «حيث تمّ تكليف مصر بتقديم مشروع القرار بصفتها العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن». وتمّ اختيار التوقيت لكون عضوية مصر غير الدائمة ستنتهي في المجلس بحلول الأول من يناير/ كانون الثاني 2018.

هذا وقد جاءت في صيغة مشروع القرار عبارات، يفهم منها أن مشروع القرار يستهدف إعلان ترامب بشأن القدس، دون أن يشير إلى الرئيس الأميركي بالاسم. وجاء فيه أن «القدس مسألة يجب حلّها عبر المفاوضات. وأن أي قرارات وأعمال تبدو وكأنها تعيّر طابعًا، أو وضعًا، أو التركيبة الديموغرافية للقدس، ليس لها أي مفعول قانوني، وهي باطلة ويجب إلغاؤها». وأبدى «الأسف الشديد إزاء القرارات التي اتخذت في الآونة الأخيرة والتي تتعلق بوضع القدس».

والعبارة الواردة أن قضية القدس مسألة تحلّ عبر المفاوضات، تبين أن الموقف من تغيير وضعية القدس من قبل من صاغ مشروع القرار ليس متشددًا، بل هو يحافظ على إمكانية تغيير وضعية المدينة المقدسة، ولكن من خلال المفاوضات. وقد أكّد أحد الدبلوماسيين المصريين، هذه النقطة الأخيرة⁽¹⁾.

هذا وقد كشف دبلوماسي مصري عن أن «القاهرة وعواصم خليجية، أجرت اتصالات مع ترامب ليقوم بحثّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، على تقديم صيغة تفاوض

(1) موقع أخبار الأمم المتحدة « (5/ 1/ 2023) الأمم المتحدة تكرر دعوتها احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس ». news.un.org

بشأن القضية الفلسطينية حتى لا يصل الأمر للصدام»، متابعًا إنه «ربما أيضًا يكون من بين الأدوار المنتظر أن يؤديها مشروع القرار المصري هو الضغط على نتنياهو للتجاوب مع تلك المطالب»⁽¹⁾.

وكان داني دانون، مندوب دولة الاحتلال في الأمم المتحدة، قد علّق على مشروع القرار المصري، قائلاً إنه «لن يفلح أي مشروع قرار بتغيير الواقع، فالقدس عاصمة إسرائيل للأبد، وسنواصل النضال حول الحقيقة التاريخية مع حلفائنا».

في ظل الأجواء المذكورة تم تقديم مشروع القرار للتصويت أمام مجلس الأمن، وكان طبعياً أن تستخدم الولايات المتحدة، حق النقض الفيتو لمنع صدور قرار عن مجلس الأمن يندّد بالاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل. غير أن ما لم يكن متوقعًا هو أن يحصل القرار على إجماع أعضاء مجلس الأمن، بما فيها الدول الأربع دائمة العضوية الباقية عدا الولايات المتحدة. لذلك ورغم أن الفيتو الأميركي وقف في وجه صدور القرار، فإن واشنطن بدت معزولة تمامًا دوليًا نتيجة ذلك التصويت لصالح مشروع القرار.

إن صياغة مشروع القرار العامة التي لم تشر إلى الولايات المتحدة أو رئيسها ترامب، أي عدم اعتبار أميركا طرفًا في القضية، سمح لواشنطن أن تشارك في التصويت، وأتاح لها استعمال حقها بالنقض الفيتو، وإسقاط القرار، بالضربة القاضية، كما يقال في الرياضة. فلو ذكر مشروع القرار الرئيس الأميركي، أو الولايات المتحدة بالاسم، وأوضح أن الهدف هو قرار ترامب بالتحديد، لما تمكنت الولايات المتحدة من التصويت لأنها طرفٌ بالقضية، ولكان القرار قد تمكن من الاختراق في ظل غياب الفيتو الأميركي.

لقد كثرت التكهنات أو التفسيرات حول الصياغة العامة، أو المهمة لمشروع القرار، فقال البعض إن الجهة العربية، أي مصر، قد قصدت هذه الصياغة حتى لا تستفز الولايات المتحدة، وتستطيع تمرير القرار، وقيل، إنه قصد من وراء ذلك، إحراج الولايات المتحدة وإظهار مدى تفرداها في القرار العالمي، وإبراز صورتها المنحازة لإسرائيل، والنتيجة كانت

(1) العربي الجديد، كانون الأول/ ديسمبر 2017.



عرقلة صدور قرار ملزم. وبسبب ذلك أحيلت القضية إلى الجمعية العامة، التي صدر عنها قرار يؤكد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير قبل أن تنتقل إلى اتخاذ قرار بشأن إعلان ترامب العدواني حول القدس.

قضية القدس أمام الجمعية العامة

يتم اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن موضوع يتعلق بالأمن والسلام الدوليين، حين يفشل مجلس الأمن باتخاذ قرار بفعل الفيتو، أو لأي سبب آخر. ويحصل ذلك بموجب⁽¹⁾ القرار 377، ويكون للقرار الصادر نفس القوة كما لو كان صادرًا عن مجلس الأمن.

ونظرًا لأهمية موضوع القدس وما يمثله من انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني، فإن الجمعية العامة تقدمت في 20/12/2017، بقرار يؤكد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير. وقد نال ذلك القرار 176 صوتًا لصالحه، ما يشكل أغلبية كبرى، وعارضته سبع دول بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل وكندا، وتحفظت عليه سبع دول أخرى بامتناعها عن التصويت (تم النشر: 34:00/2017/12/20 AST تم التحديث: 47:00/2017/12/20 AST، UNE GA).

أتى هذا التصويت بعد يوم واحد من استخدام الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن، ضد قرار بشأن القدس. كما مهَّد لعقد جلسة خاصة طارئة للجمعية العامة، الخميس 21 ديسمبر/ كانون الأول، بناءً على طلب تركيا واليمن، باسم المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي⁽²⁾. وقد كان ملفتًا ما قاله الأمين العام لجامعة الدول

(1) المصدر السابق.

(2) القرار 377، كان وراءه الولايات المتحدة الأميركية، فعندما قامت كوريا الشمالية بالهجوم على كوريا الجنوبية عام 1950 حاولت الولايات المتحدة التدخل في الحرب لصالح الجنوبية بإصدار قرار من مجلس الأمن لإرسال قوات تحت مظلة الأمم المتحدة للوقوف إلى جانب كوريا الجنوبية. فقام الاتحاد السوفيتي باستخدام حق «الفيتو» لمنع اتخاذ قرار بهذا الخصوص.

فقامت الولايات المتحدة بالالتفاف على ذلك بالذهاب إلى الجمعية العامة، والتي كان لها فيها آنذاك أغلبية ساحقة، بحجة أنه لا يجوز عرقلة منع تهديد الأمن والسلام الدوليين من قبل أحد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن باستخدامها حق النقض (الفيتو) ومنع المجلس من اتخاذ قرار بهذا الشأن. فكان أن دعت

العربية أحمد أبو الغيط قبل تمرير القرار، إذ أعلن أن الدول العربية ستطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تمرير قرار «مُلزم» يدين الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وذلك من خلال صلاحيتها بموجب القرار 377 أو «اتحاد من أجل السلام». ولم ينفذ ترامب ما وجّهه من تهديدات على لسان مندوبته إلى الأمم المتحدة للدول التي ستتجرأ وتصوت لصالح القرار.

في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2017، صوتت الجمعية العامة على مشروع القرار المطروح بشأن القدس، تحت الرقم «L/ES-10/22.A» 2017، والذي يطالب الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف، أو مركزها، أو تركيبها الديموغرافية. كما يؤكد أن أي قرار ينص على ذلك هو لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني، وقد نال القرار 128 صوتاً مع، في حين غابت عن جلسة التصويت 21 دولة، امتنعت 35 دولة عن التصويت، وعارضت القرار تسع دول من إجمالي الدول الـ193 الأعضاء في الأمم المتحدة.

وانضمت سبع دول هي غواتيمالا وهندوراس وتوغو وميكرونيسيا وناورو وبالاو وجزر مارشال إلى إسرائيل والولايات المتحدة في التصويت ضد القرار. ومن البلدان الـ35 التي امتنعت عن التصويت الأرجنتين وأستراليا وكندا وكرواتيا والتشيك والمجر ولاتفيا والمكسيك والفلبين ورومانيا ورواندا. أما أوكرانيا التي أيدت مشروع القرار في مجلس الأمن، فكانت بين 21 بلداً تغيب عن جلسة التصويت. وهكذا فقد تمكنت الجمعية العامة من تجاوز فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بسبب استعمال حق النقض من قبل الولايات

الدول الغربية إلى عقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1950 تحت عنوان «الاتحاد من أجل السلم» تم فيها اتخاذ القرار رقم 377، بتصويت 52 ضد 5 أي بأغلبية الثلثين، جاء فيه إنه في حالة قيام عضو دائم في مجلس الأمن بعرقلة اتخاذ قرار يتعلق بالأمن والسلم الدوليين فإنه يحق لدورة خاصة للجمعية العامة تجاوز ذلك باتخاذ قرارات بأغلبية الثلثين تكون لها قوة قرارات مجلس الأمن ومن ضمنها الصلاحيات الممنوحة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد تم بموجب هذا القرار إرسال قوات للأمم المتحدة إلى كوريا. كما تم عقد الجمعية العامة في دورة استثنائية بموجب القرار 377 لعام 1950 «الاتحاد من أجل السلم» عام 1956، عندما قامت بريطانيا وفرنسا باستخدام حق النقض الفيتو في حرب السويس لمنع إرسال قوات فصل السلاح بين مصر وإسرائيل، وأصدرت الجمعية العامة قرارها بأغلبية الثلثين بإرسال قوة عسكرية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية.



المتحدة، ولم ترسخ الدول تحت التهديد الأميركي بقطع المساعدات والعقوبات، إن هي صوتت مع القرار.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سبق واتخذت عددًا من القرارات السابقة حول القدس⁽¹⁾، وبشأن فلسطين بشكل عام. وقد أتى إعلان الرئيس الأمريكي

(1) فيما يلي نص القرار: إن الجمعية العامة، بتأكيد على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار «A / RES / 72 / 15»، الصادر في 30 نوفمبر / تشرين الثاني 2017 بشأن القدس، وبتأكيد على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرارات 242 (1967)، و252 (1968)، و267 (1969)، و298 (1971)، و338 (1973)، و446 (1979)، و465 (1980)، و476 (1980)، و478 (1980)، و2334 (2016).

وإذ تضع في اعتبارها المركز الخاص الذي تتمتع به مدينة القدس الشريف، ولاسيما الحاجة إلى حماية البعد الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة والحفاظ عليه، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ تشدد على أن القدس تشكل إحدى قضايا الوضع النهائي التي ينبغي حلها من خلال المفاوضات، تمسحاً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ تعرب في هذا الصدد عن بالغ أسفها إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس. فإنها:

تؤكد أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديمغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980).

تطالب جميع الدول بالامتناع لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وبعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.

تكرر دعوتها إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين، وإلى تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967.

تقرر دعوة الجلسة الطارئة المؤقتة الخاصة للانعقاد، وتكليف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في أقرب جلسة لاستئناف عملها بناء على طلب الدول الأعضاء. (موقع الأمم المتحدة، الإنترنت)

قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن القدس

فقد صدر قرار دولي من مجلس الأمن رقم 478: صدر في 29 أغسطس / آب 1980، ويتضمن عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس، ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.

أما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القدس، فيمكن أن تذكر: القرار 181 صدر عن الجمعية

ترامب مخالفاً لكل القرارات الصادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة، كذلك شكّل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي.

ويتمتع القرار الذي اتخذ تحت الرقم «22.A /ES-10 /L» 2017، في الجمعية العامة، في دورتها الخاصة حول القدس، ووفقاً للقرار رقم 377 العام 1950، والذي بدوره اتخذ تحت عنوان «الاتحاد من أجل السلم» بقيمة قانونية كبيرة، فهو ملزم، شأنه شأن القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن بالموافقة. ويتم اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عملاً بالقرار رقم 377 الصادر عام 1950، تحت عنوان «الاتحاد من أجل السلم»، حين يكون هناك وضعاً دولياً يهدد الأمن والسلم الدوليين، وإذا عجز مجلس الأمن عن التصرف، نتيجة لتصويت أحد أعضائه الدائمين تصويماً سلبياً.

ويمكن للجمعية العامة وفقاً للقرار 377، أن تنظر في الأمر بهدف رفع توصيات إلى الأعضاء لاتخاذ تدابير جماعية لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة عند اللزوم للمحافظة على السلام أو لإعادته إلى نصابه في حالات الإخلال به أو حالات العدوان، علماً بأن ذلك كان من اختصاص مجلس الأمن وحده.

إن القرارات التي تتخذ تطبيقاً للقرار 377 أو «الاتحاد من أجل السلم» بأغلبية الثلثين لها صفة الإلزام، وكأنها متخذة في مجلس الأمن، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حتى لو جاءت بصيغة توصيات أحياناً.

وانطلاقاً مما تقدم، فإن قرار الجمعية العامة الأخير بشأن القدس له قيمة قانونية ملزمة، وليس مجرد قيمة استشارية. ويمكن الاعتماد عليه للجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى

الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947 قضى بتقسيم الأرض الفلسطينية إلى دولة عربية ودولة يهودية، مع وضع القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة تحت وصاية دولية. وقرار رقم 303 الذي اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1949 عقب حرب 1948، وأكد أن الجمعية العامة لا تعترف بإعلان إسرائيل القدس عاصمة لإسرائيل. والقرار 2253 صدر في الرابع من يوليو / تموز 1967، وفيه تأسف الجمعية العامة لقرار إسرائيل تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، وترى ذلك غير شرعي، بالإضافة إلى عشرات القرارات المتعلقة بالقدس وفلسطين بشكل عام.



محكمة العدل الدولية، لتدعيم الموقف القانوني ضد العدو الإسرائيلي والإدارة الأميركية. ولم تلبث السلطة الوطنية الفلسطينية أن استفادت من هذه الآلية، في العام 2022، وتقدمت بطلب إلى الجمعية العامة، من أجل إحالته أمام محكمة العدل الدولية، ويهدف إلى الحصول على رأي المحكمة الاستشاري بشأن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ورغم كل ما تقدم ذكره من القيمة القانونية، فإن القرارات الدولية تبقى حبراً على ورق إذا لم ترافقها تدابير عملية من قبل الأمم المتحدة، ومن قبل الدول والشعوب، من جهة للتأثير على الرأي العام الدولي، ومن جهة ثانية كشكل من أشكال المقاومة، كما يحصل منذ إعلان ترامب، من قبل الشعب الفلسطيني المجاهد، وحركات التضامن معه على الصعيد الدولي.

التحركات الشعبية، والرأي العام

أثار إعلان ترامب الاعتراف بمدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل غضباً واسعاً لدى الشعوب في الدول العربية والإسلامية، وفي شتى أنحاء العالم، وخرج عشرات الآلاف في مظاهرات تضامنية مع الفلسطينيين.

على الصعيد الرسمي، استنكرت القرار غالبية حكومات العالم، خاصة تلك التي تمثل الدول اللاعبة والأكثر نفوذاً على الصعيد الدولي، كالاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والصين، وأكثرية دول أميركا اللاتينية، بالإضافة طبعاً للدول العربية والإسلامية.

واندلعت في الأراضي الفلسطينية احتجاجات رفضاً للقرار الأمريكي، وهو ما أدى إلى اشتباكات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية. كما شنت إسرائيل غارات جوية على قطاع غزة، بعد إطلاق صواريخ من القطاع. وقد وقع العديد من الشهداء والجرحى، كما استغلت سلطات الاحتلال ذلك للزج بالمراهقين والأطفال وأهاليهم في السجون.

ونخلص إلى أن موجة الاحتجاجات، والاستنكار، من قبل الحكومات والشعوب ضرورية، ولكنها لا تكفي لوضع حدٍّ للتعدي على حقوق الشعب الفلسطيني، وانتهاك القانون الدولي، فقد تحركت الشعوب عند احتلال فلسطين ولكن الغلبة كانت للقوة

والسلاح، أي للعصابات الإجرامية الصهيونية التي فتكت بالمدنيين ودبت الرعب في قلوب السكان ودفعتهم إلى الهجرة. ولا زالت إسرائيل حتى بعد الاعتراف بها كدولة في الأمم المتحدة، تحت شرط التزامها بالقانون الدولي تتبع نفس الممارسات، محمية من الولايات المتحدة بشكل خاص.

لهذا، يتبع الشعب الفلسطيني تحديداً، أساليب المقاومة، التي يشرعها له القانون الدولي، والتي من شأنها تمكينه من استعادة حقوقه المكتسبة. وذلك بدعم وإسناد عربي وعالمي، عملاً بالقانون الدولي الذي يكرس حق تقرير المصير للشعوب بشكل عام وللشعب الفلسطيني بشكل خاص، ويمنحه حق المقاومة والدفاع عن النفس من هذا المنطلق، ويفرض على بقية الدول مسانדתه، عملاً بقاعدة الدفاع الجماعي الشرعي عن النفس حتى إزالة الاحتلال، واستعادة حقوقه.

ورغم القرارات وشبه الإجماع العالمي ضد إعلان ترامب، فإن هذا الأخير لم يتراجع عن قراره الذي فكر به قبل أن يكون رئيساً، واتخذ أحد عناوين حملته الانتخابية، ثم أعلنه، وقد عمل على وضعه موضع التنفيذ، فقد اشترى فندقاً شهيراً في القدس القديمة ليحوّله إلى سفارة. كذلك شجّع الدول، خاصة تلك التي تدور في الفلك الأميركي، بأن تنقل سفاراتها إلى القدس، وأقدم بعضها، كغواتيمالا إلى فعل ذلك. ربما ستفعل دول أخرى الأمر ذاته، لكنها ستبقى حالات فردية خاصة، محصورة بالدول السبع التي صوتت مع أميركا لأنها خاضعة كلياً لها بسبب المساعدات التي تتلقاها، وبسبب التهديدات التي أطلقتها ترامب متوعداً فيها الدول التي تصوت مع قرار إدانة إعلانه بشأن اعتبار القدس عاصمة إسرائيل.

إن التهديدات التي صدرت عن ترامب، أو تصدر عن غيره من المسؤولين الأميركيين، يجب تواجهه من قبل الدول، والرأي العام الدولي، كونها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

على صعيد آخر، أقدمت الإدارة الأميركية على تخفيض ميزانية الأمم المتحدة بقيمة 285 مليون دولار، كمعاقبة لها لوقوفها مع الشعب الفلسطيني، تحت ذريعة عدم فعالية المنظمة، وعدم السماح باستغلال كرم الشعب الأميركي. الأمر الذي يتطلب من الدول الأخرى أن



تسد هذه الثغرة، فيما يتعلق بتمويل الأمم المتحدة، لكي تتمكنها من اتخاذ قراراتها باستقلالية تامة عن تأثير الدول الممولة الاستعلائية.

لم تتأخر سلطة الاحتلال الإسرائيلي، فسارعت، مستغلة إعلان ترامب، إلى الإعلان عن مشاريع جديدة بألاف الوحدات الاستيطانية في مدينة القدس، كما طمأن رئيس وزرائها المسيحيين حول العالم، بأنه يمكنهم الحج إلى القدس، وأنه سيكون لهم دليل سياحي. إذًا هو ينبيء المسيحيين حول العالم، بوضع يده على الأماكن المقدسة المسيحية، كما يضع يده على الأماكن المقدسة المسلمة، وأنه يتكرم عليهم بجولة سياحية.

عملياً، سارعت الحكومة اليمينية في إسرائيل إلى جعل احتلال القدس أمراً واقعاً، وذلك من خلال تهويد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وإخلاء القدس من سكانها العرب، والتوسع في إنشاء المستوطنات.

الخلاصة

إن إعلان ترامب يشكّل عملياً محاولة لإنهاء القضية الفلسطينية. وإن ترامب بإعلانه حول القدس، قد عرّى الموقف الأميركي تماماً، بحيث لم يعد بالإمكان تمييزه عن السياسة الإسرائيلية، وإن كان ذلك غير خافٍ على أحد في السابق، لكن إيجابياته أنه أفنح من كان لا زال يراهن على أميركا في إيجاد حلٍّ للمحنة الفلسطينية. فقد أعلن الرئيس الفلسطيني أن الولايات المتحدة لم تعد صالحة كوسيط في عملية السلام، وأنه يرفض منحها هذا الدور.

فيما يتعلق بالقرار الصادر عن مجلس الأمن، رغم سقوطه بسبب النقض الأميركي، فإنه يتمتع بقيمة كبيرة كونه قد تم التصويت عليه من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن، ما عدا أميركا، التي هي طرف أصلاً، والتي لم يكن من حقها التصويت، لو أن مشروع القرار قد تمت صياغته بشكل آخر.

أما بالنسبة لقرار الجمعية العامة الذي اتخذته عملاً بالقرار رقم 377، والذي حاز على أغلبية ساحقة من الأصوات، فهو يتمتع بقوة قانونية ملزمة، وقد أتى مدعوماً بقرار سبقه بيومين يؤكد حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير.

إن القرارات الأخيرة التي صدرت عن الأمم المتحدة بشأن القدس، سواء ذلك الذي صدر عن مجلس الأمن، أو تلك التي صدرت عن الجمعية العامة الأول والثاني، وخاصة القرار الأخير الذي تضمن طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، قد شكلت تحدياً مهماً للإدارة الأميركية وإسرائيل على الصعيد السياسي والإعلامي والقانوني.

إن لقرارات الأمم المتحدة وزناً كبيراً على المستوى القانوني، غير أن ذلك يبقى نظرياً، طالما أنه لم يتم تطبيق تلك القرارات. لذلك، فإنه لا بد من الضغط لتطبيقها من قبل الدول، خاصة من قبل الشعب الفلسطيني، المعني الأول، مدعوماً بالحكومات والشعوب العربية، وحكومات وشعوب العالم الحر بأكمله.

باختصار، إن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل هي ضربة تشبه «كش ملك» في لعبة الشطرنج، وبما أن القدس هي قلب فلسطين، ومن يهيمن عليها يهيمن على فلسطين بأكملها، فلا بد، لمواجهة الضربة من بدء اللعب من جديد، أي بتنظيم الأحجار من جديد على رقعة الشطرنج، والتفكير بخطط جديدة فعّالة للمواجهة، تجمع بين جميع أشكال المقاومة المشروعة.